

## المنامة تلجأ لسوق السندات الدولية لكبح العجز المالي

بين 5.875 وسعة بالمئة، وتستهدف البحرين تحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات في ميزانيتها بحلول 2023، وهو هدف وضعت لنفسها في إطار حزمة إنقاذ حيث شرعت في سلسلة إصلاحات شملت المزيد من خفض الدعم وتطبيق ضريبة القيمة المضافة. وتضمنت خطوات الإصلاح فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 بالمئة مطلع العام الحالي، وخطة تقاعد طوعي لموظفي الدولة. ومن أصل المساعدة الخليجية، تسلمت البحرين حتى الآن حوالي 4.58 مليار دولار العام الماضي. ومن المقرر أن تسلم البحرين 1.76 مليار دولار خلال هذا العام و1.85 مليار في العام المقبل و1.42 مليار في 2022 و650 مليون دولار في 2023.

وتؤكد المؤشرات المالية الإيجابية أن الحكومة نفذت وعودها ببذل أقصى الجهود لمعالجة الاختلال في التوازنات المالية، في ظل الضغوط المفروضة عليها داخليا وخارجيا من أجل الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

ودخلت الحكومة في الربع الأخير من العام الماضي في سياق مع الزمن لإيجاد حلول بديلة لخطة إصلاح نظام الدعم الحكومي، التي تخلت عنها بسبب الجدول السياسي بشأن إجراءات التقشف التي يمكن تنفيذها.

وكانت البحرين، التي تملك احتياطات ضخمة من النفط مقارنة بغيرائها الخليجيين، قد اتخذت إجراءات تقشفية في السنوات الأخيرة مثل رفع أسعار استهلاك المياه والكهرباء.

وتعتبر المنامة الأقل إنتاجا لجهة الموارد النفطية بين دول الخليج بنحو 200 ألف برميل من النفط الخام يوميا. وتحاول البحرين الترويج لنفسها على أنها مركز للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويتابع محللون تحركات البحرين لإنعاش اقتصادها بعد أن أعلنت عن خطط لتطوير أدواتها المالية الذكية لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لتعزيز مكانتها كمركز مالي إقليمي رغم الصعوبات التي تواجهها.

يعكس تحرك البحرين نحو سوق الدين الدولية مرة أخرى مدى حاجتها الماسة إلى الإسراع في معالجة الاختلال في التوازنات المالية في إطار خطة إصلاح الاقتصاد على أسس مستدامة بدعم من جيرانها في منطقة الخليج بهدف الابتعاد تدريجيا عن أزمته.

المنامة - أظهرت وثيقة رسمية الثلاثاء أن صندوق الثروة السيادي البحريني (ممتلكات عين بنوكا لترتيب اجتماعات مع مستثمري أدوات الدخل الثابت قبل الإصدار المحتمل لصكوك بالدولار. وذكرت وكالة رويترز أنه وقع اختيار الصندوق على سيتي وينك الخليج الدولي واتش.اس.بي.سي وينك البحرين الوطني وستاندر تشارترد لترتيب الاجتماعات المقرر عقدها في لندن وآسيا والشرق الأوسط بدءا من غد الخميس.

وقال بيان مشترك صادر عن تلك البنوك إن "إصدارا سيقوم به صندوق الثروة البحريني لأجل سبع سنوات قد يعقب ذلك حسبا تلمية أوضاع السوق". ولم يتم الكشف بالتدقيق عن حجم الإصدار المزمع.

ويشير محللون إلى أنه في حال إتمام العملية بنجاح فإن "هذه الصفقة سوف تصبح أول بيع دين دولي من مقرض خليجي هذا العام".

وتراجع أداء أسواق الدين الإقليمية عقب مقتل القائد العسكري الإيراني قاسم سليمان في ضربة أميركية بطائرة مسيرة، حيث أوقدت العملية شرارة مخاوف من صراع عسكري في المنطقة.

لكن إصدار الصكوك قد لا يُنظر إليه كاختبار حقيقي لقدرة المقرضين الإقليميين على جذب مستثمري الدين الدوليين رغم تقلبات السوق.

ويقول محللون إن الصكوك عموما تستفيد من طلب ضخم غير ملبي من مستثمري التمويل الإسلامي في المنطقة. وكان صندوق "ممتلكات" الحاصل على تصنيف بي.بي.سي سالب من وكالة فيتش للتصنيفات الدولية، قد جمع 600 مليون دولار من بيع صكوك العام الماضي، في عملية استقطبت طلبا بنحو أربعة مليارات دولار.

وتمكنت البحرين في سبتمبر الماضي من جمع ملياري دولار في أول طرح

وكانت المنامة تلقت تعهدات من السعودية والإمارات والكويت بعشرة مليارات دولار بعد أن دفعت أسعار النفط المنخفضة دينها العام للارتفاع إلى 93 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. جاء ذلك بعد أن اضطرت لإلغاء بيع مقرر لسندات تقليدية دولية بعد أن طلب مستثمرون عابدا أعلى بسبب مخاوف بشأن استدامة ديون البحرين.

ومنذ حزمة الإنقاذ، عاودت سندات القائمة الصعود، مع إدراك المستثمرين أن بوسع البحرين، رغم تصنيفها عند مستوى عالي المخاطر، أن تعول على دعم حلفائها الأغني بينما تسعى لإصلاح أوضاعها المالية العامة المثقلة بالديون.

وبمعنى الطلب القوي على الأوراق المالية مرتفعة العائد في ظل أسعار الفائدة المنخفضة عالميا أن أصغر اقتصادات دول الخليج تستطيع الحصول على عوائد أقل لإصداراتها من السندات عما هو متوقع.

وحتى تسويق الصكوك في البداية بعائد يتراوح بين 4.875 وخمسة بالمئة، والسندات التقليدية بعائد يتراوح

وكانت المنامة تلقت تعهدات من السعودية والإمارات والكويت بعشرة مليارات دولار بعد أن دفعت أسعار النفط المنخفضة دينها العام للارتفاع إلى 93 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. جاء ذلك بعد أن اضطرت لإلغاء بيع مقرر لسندات تقليدية دولية بعد أن طلب مستثمرون عابدا أعلى بسبب مخاوف بشأن استدامة ديون البحرين.

ومنذ حزمة الإنقاذ، عاودت سندات القائمة الصعود، مع إدراك المستثمرين أن بوسع البحرين، رغم تصنيفها عند مستوى عالي المخاطر، أن تعول على دعم حلفائها الأغني بينما تسعى لإصلاح أوضاعها المالية العامة المثقلة بالديون.

وبمعنى الطلب القوي على الأوراق المالية مرتفعة العائد في ظل أسعار الفائدة المنخفضة عالميا أن أصغر اقتصادات دول الخليج تستطيع الحصول على عوائد أقل لإصداراتها من السندات عما هو متوقع.

وحتى تسويق الصكوك في البداية بعائد يتراوح بين 4.875 وخمسة بالمئة، والسندات التقليدية بعائد يتراوح

## تونس تحفز الشركات لفتح منافذ تجارية في أسواق أفريقيا

### مركز النهوض بالصادرات يقر خفض كلفة النقل



جرعة حوافز لتشجيع الانفتاح على أفريقيا

وقدر حجم العجز التجاري مع تركيا بنحو 798.85 مليون دولار خلال شهر نوفمبر الماضي مما دفع البرلمان التونسي إلى المصادقة على قانون للتعدد في توظيف الرسوم الجمركية على المنتجات القادمة من تركيا إلى أربع سنوات إضافية خلال شهر ديسمبر المنقضي. ورغم الجهود المبذولة للنهوض بالصادرات وتحسين شروط اقتحامها للأسواق الجديدة عبر تغيير التشريعات والقوانين والإجراءات التحفيزية لم تحقق تونس مكانة جيدة على مستوى مؤشر انفتاحها الأفريقي.

وصنف البنك الأفريقي للتنمية تونس في المرتبة 27 من ضمن 54 بلدا أفريقيا خلال العام الماضي مسجلة تراجعاً بثلاث مراتب عن مركزها عام 2018.

ويرى خبراء أن هذا التصنيف بمثابة الإنذار للسلطات لإحداث تغيير جذري في سياستها لدعم انفتاحها في وقت تترقب فيه كل المنطقة انطلاق منطقة التبادل الحر في أفريقيا في يوليو المقبل.

وأشار التقرير إلى أن تونس توفر النفاذ دون تاشيرة إلى 21 بلدا أفريقيا وهي تتقدم على الجزائر والمغرب اللذين حلا بالمركز 47 غير أنها تبقى بعد موريتانيا التي حلت في المركز العاشر.

ويعتمد المؤشر في قياسه لدرجات الانفتاح على دراسة القيود المفروضة على البلدان الأفريقية في نقلها إلى الدول الأخرى في القارة ومدى تحسينها لإجراءاتها لمنح التاشيرات.

وكان رئيس البنك الأفريقي للتنمية إيكونومي أديسينا قد دعا إلى "إزالة الحواجز، ودعم حرية تنقل الأشخاص وخاصة اليد العاملة التي تعد ضرورية لدفع الاستثمار والمزيد من الاستفادة من منطقة التبادل الحر الأفريقية ومن السوق الموحدة للنقل الجوي".

وتواجه بلدان القارة تحديات كبيرة مع اقتراب إقامة منطقة للتبادل الحر على مستوى أفريقيا خاصة في ما يتعلق بالبنية التحتية وتوفير فرص العمل.

ووقعت تونس في يوليو عام 2018، اتفاقية الانضمام إلى السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا "كوميسا"، لتكون العضو العشرين في هذه المجموعة الاقتصادية.

وسبق أن أكد صندوق النقد الدولي في تقرير له في أبريل الماضي على أن "تحسين اللوجستية التجارية مثل خدمات الجمارك، وتسوية إشكاليات البنى التحتية المتردية، قد يكون أكثر فاعلية بأربع مرات من تخفيض الرسوم الجمركية من أجل تشجيع التجارة".

ويشير خبراء إلى أن نجاح المشروع في القارة السمراء يتوقف إلى حد بعيد على إزالة العقبات "غير الضريبية" مثل الفساد وترهل البنى التحتية وفترة الانتظار على الحدود، وهو ما تعزز "منطقة التبادل الحر" العمل عليه.

أطلقت الحكومة التونسية مبادرات جديدة لمعالجة تأخرها على الانفتاح على الأسواق الأفريقية بتقديم حوافز وتسهيلات للشركات، في ظل تنافس دولي شديد لانتزاع حصة في تلك الأسواق الواعدة بالتزامن مع الانطلاق الفعلي لمنطقة التبادل الحر في القارة.

بحرية معينة منذ القرن الخامس عشر غير أن المنافذ التجارية لتونس تركزت بالأساس على شريكها الاستراتيجي وهو الاتحاد الأوروبي.

وتكشف أن العقبة الثانية أمام تونس التي تعرقل انفتاحها على القارة السمراء هي الإجراءات المتعلقة بالتحويلات النقدية مع البنوك حيث لا يوجد بنك أفريقي واحد في تلك المنطقة وأشار الخبير إلى أن غياب شبكة بنوك في الغرض وعدم وجود جهاز مصرفي متبادل بين تونس وأفريقيا

ينسافن كل محاولات الانفتاح نظرا لأساسية نجاعة التحويلات النقدية في تسهيل التبادلات التجارية. وكانت تونس قد أقرت خلال عام 2017 برنامجا "للنهوض بالأنشطة التصديرية المحدثة للشغل في اتجاه أسواق أفريقية جديدة"، في إطار شراكة بين الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومركز النهوض بالصادرات.

ويهدف البرنامج إلى دعم نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية إلى أسواق أفريقيا جنوب الصحراء. وتتعالى داخل الساحة السياسية في تونس الأصوات المناهضة بالتخلي عن السوق الأوروبية والتوجه إلى أسواق جديدة صاعدة كالصين وتركيا وأفريقيا.

وحذر الخبير حسين الديماسي من خطورة هذه التصريحات السياسية مشيراً إلى أنه لا يمكن لتونس التفریط في شريكها الأوروبي الذي يحوز لوحده على نحو 80 بالمئة من مجمل التعاملات التصديرية.

وأكد أن دعم ولوج الأسواق الأفريقية لا يجب أن يلغى أو يقلص من الشراكة مع أوروبا التي تتميز بتاريخيتها والعمل اللوجستي بين الشركتين مما يجعل تغييرها ضربا لاقتصاد البلاد.

وشدد أن على تونس تنوع أسواقها مع المحافظة على شريكها الأول الأوروبي والتخليط بنجاعة كيفية اقتحام الأسواق الأفريقية.

وتسجل تونس نسبة عجز تجاري قياسية مع كل من الصين وتركيا نظرا لاختلال موازين التبادلات وارتفاع نسبة التوريد على حساب تصدير المنتجات التونسية.

وبلغ العجز التجاري مع الصين خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الماضي نحو 897.8 مليون دولار فيما تراجع في موفى العام بفعل إجراءات حكومية لضبط أنشطة التصدير وكبح التوريد العشوائي.

وحتى تسويق الصكوك في البداية بعائد يتراوح بين 4.875 وخمسة بالمئة، والسندات التقليدية بعائد يتراوح

وكانت المنامة تلقت تعهدات من السعودية والإمارات والكويت بعشرة مليارات دولار بعد أن دفعت أسعار النفط المنخفضة دينها العام للارتفاع إلى 93 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. جاء ذلك بعد أن اضطرت لإلغاء بيع مقرر لسندات تقليدية دولية بعد أن طلب مستثمرون عابدا أعلى بسبب مخاوف بشأن استدامة ديون البحرين.

سناء عدوني  
صحافية تونسية

تونس - كثفت تونس جهود البحث عن شركاء تجاريين جدد بعيدا عن أسواقها التقليدية في إطار سعيها لتنويع التصدير وتنمية الاقتصاد من خلال حوافز استثمارية وإزالة العقبات أمام الشركات لتسهيل دخولها إلى الأسواق الأفريقية.

وأعلن مركز النهوض بالصادرات في سياق تلك المبادرات عن إقرار مجموعة من الحوافز الجديدة لدعم الشركات التونسية.

وأكد تفعيل إجراءات تحفيزية للمؤسسات الراحبة في استكشاف أسواق في كل من كينيا وتنزانيا وإثيوبيا وجيبوتي وبنجربيا والكاميرون وبنين ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا.

وذكر المركز أن هذه الإجراءات تتمثل في استرجاع نسبة 70 بالمئة من تكلفة تذكرة الطائرة وإنفاق يومي يصل إلى 600 دينار (215 دولارا) لمدة 5 أيام كحد أقصى، وينتفع منها ممثلان عن كل شركة في كل مهمة استكشافية.

حسين الديماسي  
الانفتاح على أفريقيا  
يجب ألا يؤثر على الشراكة مع أوروبا

وحسب بيانات المركز فإن إجمالي الصادرات التونسية إلى مجمل القارة الأفريقية، لا تتجاوز نحو 2.7 بالمئة، رغم أن لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء تسجل أعلى نسب النمو في العالم.

وقال الخبير الاقتصادي حسين الديماسي في تصريح لـ "العرب" إن ما يعيق انفتاح تونس على أفريقيا عدّة أسباب هيكلية تتعلق بوسائل النقل التي تمثل حاجزا كبيرا بفعل أن كلفة النقل الجوي كبيرة والبديل الجوي غير ممكن لأن تونس أصاعت أسطولها البحري وفرت في بواخرها.

وأوضح أن اللجوء إلى استئجار بواخر للقيام بعملية التبادل مكلف جدا إضافة إلى هشاشة البنية التحتية وحادثة المنافسة مع المغرب الذي لم تتمكن تونس من مجاراته نظرا للجدور التاريخية للرباط في علاقاتها بأفريقيا.

وأشار الخبير إلى أن أفريقيا هي شريك تاريخي بالنسبة للمغرب خصوصا أفريقيا الغربية ولديه تقاليد في تعاملاته معها من خلال مسالك

## هدنة فرنسية أميركية لتسوية النزاع التجاري

أميركية رداً على فرض الرسوم الفرنسية على الشركات الرقمية غير ودي وغير لائق وغير شرعي حيث إن الضرائب الفرنسية ليست تمييزية كما تقول السلطات الأميركية.

وعقب إقرار باريس برسوم ضريبية على عائدات عمالقة الإنترنت في فرنسا وفي طليعتها مجموعة "غافا" التي تضم شركات غوغل وأبل وفيسبوك وأمازون الأميركية، تهدد من الولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية على منتجات مثل الشبكات وجنبة الروكفور وحقائب اليد ومساحيق التجميل والأواني الخزفية من صنع ليموج وغيرها.

وأكد المفوض الأوروبي للتجارة فيل هوغان دعم الاتحاد الأوروبي لفرنسا قبل زيارته الأسبوع المقبل لواشنطن لإجراء محادثات مع الممثل الأميركي للتجارة روبرت لايتبايزن.

وقال "نحن منفتحون على كل الإمكانيات"، مؤكداً أن "المفوضية الأوروبية ستقف إلى جانب فرنسا وكل الدول الأعضاء التي ترغب في ممارسة حقها السيادي بفرض رسوم عادلة على الشركات الرقمية".

ومحاولة ترويض أميركا ودفعها إلى تسوية تنهي الخلافات. واتسع القلق مؤخرا من تشديد الرسوم الأميركية المرتقب على منتجات فرنسية، خشية اتساع نطاق المواجهة التجارية، وهو لا يقتصر على المنتجين الفرنسيين، بل يشمل أيضا المستهلكين الأميركيين، الذين سبق أن دفعوا ثمن حرب الرسوم الأميركية الصينية.

وبروز لومير  
اتفقنا على مضاعفة الجهود لمحاولة التوصل إلى تسوية

ويتربط الكثيرون سيناريوهات تنفيذ تهديد إدارة الرئيس دونالد ترامب بفرض رسوم مشددة تصل إلى نسبة 100 بالمئة على منتجات فرنسية تساوي قيمتها 2.4 مليار دولار.

وشدد الوزير على أنه "إذا فرضت أميركا عقوبات، فسندفع القضية إلى منظمة التجارة العالمية وسنكون مستعدين للرد". وحذر بقوله "نعتبر مشروع فرض عقوبات

باريس - تواصل فرنسا مساعيها لإقناع الولايات المتحدة بعدم المضي قدما في تشديد الرسوم الجمركية على منتجاتها بإعلان هدنة لإجراء مفاوضات لتسوية تراخي مصالح الطرفين.

وأعلن وزير الاقتصاد برونو لومير أمس أن فرنسا والولايات المتحدة حددتا مهلة تمتد 15 يوما للتوصل إلى تسوية بشأن الرسوم على شركات التكنولوجيا العملاقة لتفادي مواجهة تجارية واسعة بين البلدين.

وعبر لومير بعد محادثة طويلة مع نظيره الأميركي ستيفن منوتشين مساء الاثنين، عن رغبته في إحياء المفاوضات مع الولايات المتحدة في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الرسوم على القطاع الرقمي.

ونسب وكالة الأنباء الفرنسية إلى لومير قوله "اتفقنا على مضاعفة الجهود المقبلة لمحاولة التوصل إلى تسوية حول رسوم القطاع الرقمي في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية".

وكان لومير يتحدث للصحافيين إلى جانب المفوض الأوروبي للتجارة فيل هوغان الذي أكد أن الاتحاد الأوروبي "سيقف إلى جانب فرنسا".

وأضاف "حددنا مهلة 15 يوما تماما حتى لقائنا المقبل على هامش" منتدى دافوس الاقتصادي الذي سيعقد من 21 إلى 24 من شهر يناير الحالي في المنتجع السويسري.

وتهدد إدارة الرئيس دونالد ترامب بفرض رسوم جمركية على منتجات فرنسية رداً على فرض الرسوم الفرنسية على شركات التكنولوجيا.

وأعرب لومير عن "أمله في هذه المرحلة من المفاوضات، ألا تفرض على فرنسا عقوبات أميركية من أجل تحقيق تقدم داخل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والتوصل إلى اتفاق عالمي حول رسوم قطاع التكنولوجيا محل القرار الفرنسي".

ويرى خبراء أن هذه المبادرة تعكس رغبة فرنسا في الدخول في هدنة لكبح العقوبات ضدها واستعادة أنفاسها



مخاوف من الرد الانتقامي